كما كان متوقعا، لم تفلح الكتل السياسية في عقد المؤتمر الوطني والذي كان من المقرر أن يعقد اليوم، بعد اتساع دائرة الخلافات، لا سيما مع دخول التحالف الكردستاني كطرف آخر متنازع مع ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي على بعض القضايا العالقة، الأخير كشر عن أنيابه وقال انه مستعد للتفريط بتحالفاته مع اي جهة، في إشارة الى الأطراف الكردستانية، اذا ما كان ذلك يتناسب مع المصلحة الوطنية، كما استبعد امكانية عقد المؤتمر الوطني على المدى المنظور، لكن التيار الصدري رد على هذه التصريحات بأن دولة القانون يجيد افتعال الازمات السياسية مع الشركاء لأجل إقصائهم.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

دولة القانون: مستعدون لفض الشراكة مع حلفائنا.. ونرفض "تصفير الأزمات"

كبرياء الكتل تجهز على الرمق الأخير للمؤتمر الوطني

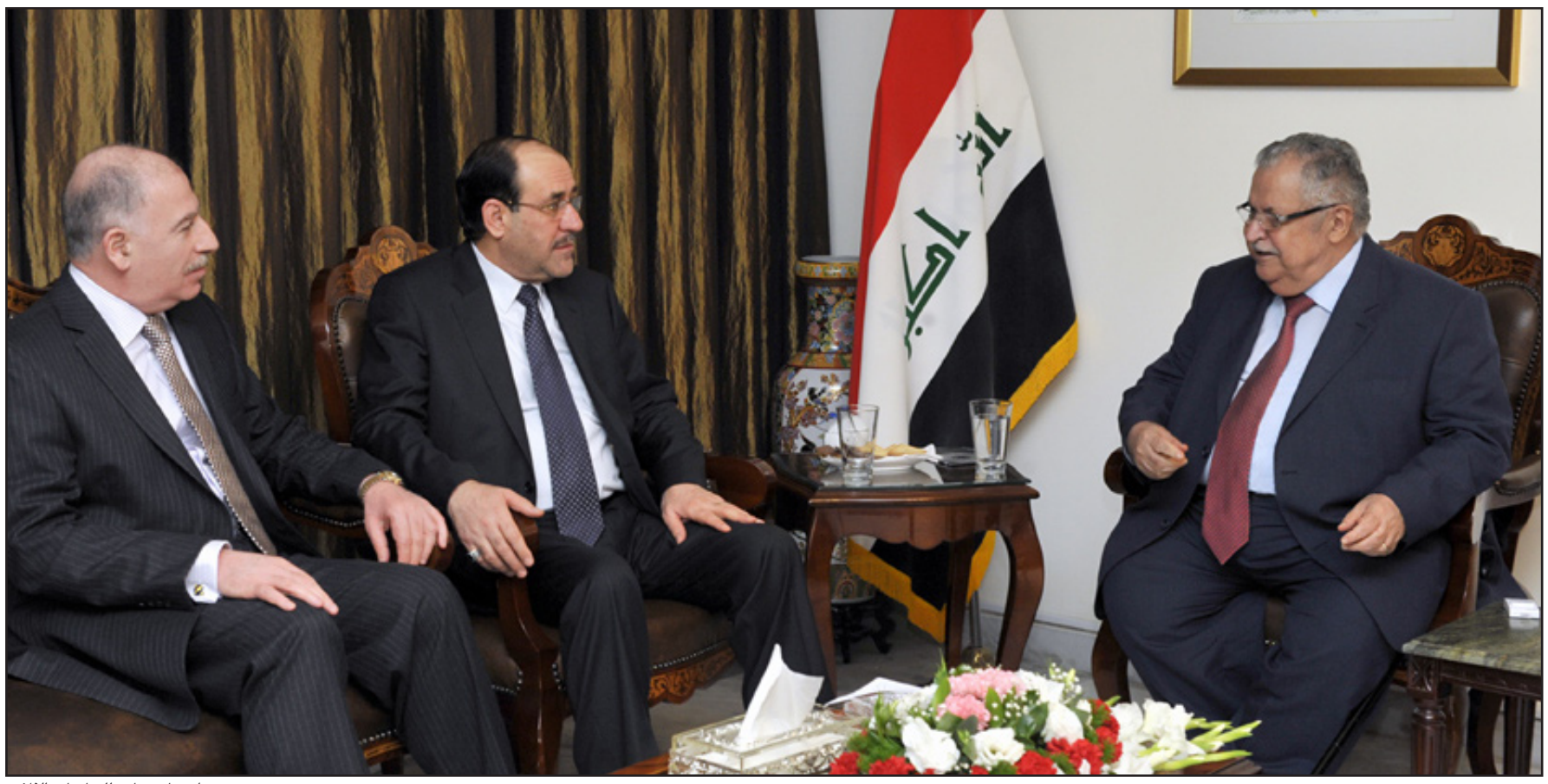

اجتماع سابق للرئاسات الثلاث

◆ الصدريون: حزب الدعوة يجيد افتعال المشاكل.. والكردستاني: لن نفاوض من دون ضمانات

◆ مراقبون: المالكي ضرب خصومه بعلاقاته مع الغرب وإيران ولم يعد بحاجة إلى المبادرات

ورغم ان الصدريين يعدون ابرز حلفاء ائتلاف المالكي والذي شكل معهم الحكومة، لكنهم أكدوا ان حزب الدعوة يسعى من خلال ما اعتبروها سياسة التهميش الى ابعاد حلفائه ايا كانت توجهاتهم، كما نقلوا امتعاض دولة القانون مما اسماه تكريس مفهوم السلطوية لشخص واحد وهو المالكي.

وقبل ٢٤ ساعة من الموعد الذي حددته رئاسة الجمهورية لعقد المؤتمر الوطني، أعلن رئيس البرلمان اسامة النجيفي ترحيله الى اجل غير مسمى، تحت ضغوط الخلافات السياسية.

النجيفي والذي كان يتحدث لمجموعة من الصحفيين في مقر مجلس النواب امس ذكر ان " المؤتمر الوطني لن ينعقد الخميس والاجواء غير مهيأة لذلك"، عازيا السبب إلى "اتساع شقة الخلافات بين القوى السياسية خلال الاجتماع التحضيري ليوم الثلاثاء".

ابرز اسباب التأجيل قال النجيفي انها بسبب" الخلافات بين بغداد واقليم كردستان"، كما حذر من أن "عقد المؤتمر في الظروف الحالية لن ينتج إلا مزيدا من الأزمات".

ودعا النجيفي القوى السياسية إلى "بحث مشاكلها بهدوء، من دون توجيه اتهامات من خلال الإعلام"، لافتا إلى أنه "إذا كانت هناك أي ملفات فساد فيجب أن تطرح من خلال الجهات المختصة في البرلمان والنزاهة وفي الوزارات المعنية، وأن إخفاء تلك الملفات وإظهارها في الخلافات السياسية، يمثل إخلالا بالأمانة".

وتابع النجيفي أن "اللجنة التحضيرية عقدت ست جلسات بعضها كان برعاية البرلمان والبعض الآخر كان برعاية نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي"، موضحا انه "تم الاتفاق بشأن جدول أعمال معين للمؤتمر، إلا أن عودة الخلافات السياسية أدت إلى رفض ما اتفق عليه، مما عقد الموضوع".

وأوضح النجيفي انه "لا يوجد حتى الآن أي اتفاق بشأن القضايا التي يجب أن تناقش في المؤتمر الوطني"، مشددا على ضرورة "اتفاق الجميع بشأن جدول الاعمال، كي يكون الاجتماع مثمرا".

ائتلاف دولة القانون اعتبر تأجيل المؤتمر الوطني طبيعيا، بل انه ذهب الى ابعد من ذلك، باستبعاد انعقاده على المدى القريب، وقال ان العملية السياسية ستسير حتى وان لم يتم، متهما اطرافا لم يسمها بالضغط عليه للحصول على مكاسب سياسية.

وذكر النائب عن دولة القانون احسان العوادي "هناك جملة كبيرة من المشاكل السياسية لا يمكن للمؤتمر الوطني حلها في سلة واحدة.. هناك تدخلات واستقواء بالخارج من قبل بعض الشركاء".

ولم يستغرب العوادي اعلان النجيفي تأجيل المؤتمر الوطني، "هناك مستجدات تلوح بالافق خاصة مع نجاح القمة العربية وانفتاح بغداد على المنطقة اغضبت خصومنا في العملية السياسية وعملوا طوال الفترة الماضية على اجهاض الاجتماع الوطني بعد فشلهم في طرح الملف الداخلي على قمة العرب.. لكنني ارى عدم امكانية عقد المؤتمر الوطني على المدى المنظور".

وبعكس ما تم طرحه من بعض الكتل السياسية من نظرية "تصفير الازمات"، يرى ائتلاف دولة القانون صعوبة تطبيق هذا الحال، افاد العوادي في تصريح لـ(المدى) امس "ما يمكن فعله الان تقويض الخلافات.. لكن حتى هذا الخيار قد يبدو بعيد المنال مع وجود شركاء وحلفاء يبغون تحقيق المآرب الشخصية او الحزبية".

ويلقي ائتلاف المالكي بالكرة في ملعب رئيس الجمهورية جلال طالباني في كيفية التعامل مع المؤتمر الوطني، اذ ذكر العوادي "كنا نعرف جيدا بعدم وجود جدية في اتمامه.. اعلان النجيفي لم يكن محل استغراب من قبلنا والمسؤولية تقع الان على طالباني باعتباره راعي هذا الاجتماع.. ونحن جاهزون للمؤتمر في اي لحظة يتم الاتفاق عليه".

ويوجه ائتلاف دولة القانون رسائل شديدة اللهجة الى شركائه الذين وحسب ما يدعي العوادي يحاولون عرقلة المؤتمر الوطني مفادها "ان العملية السياسية ورغم تلكئها ماضية بالمؤتمر الوطني او من دونه.. وان كان في طاولة الحوار وسيلة لتخفيف من حدة التراشق الاعلامي بين الفرقاء".

وعن الخلافات بين دولة القانون والتحالف الكردستاني ومدى تأثيرها على المؤتمر الوطني قال العوادي "انهم يرون في الشراكة الاستحواذ على ما يريدون من دون القيام بواجباتهم تجاه المركز.. لسنا متعالين على العملية السياسية كما تقول الاطراف الكردستانية كما لم ندل بتصريحاتهم النارية".

وشدد ائتلاف دولة القانون على ان تعامله مع شركائه يكون من نفس حكومي، وبين العوادي "لسنا طرفا سياسيا فحسب كما هو حال شركائنا.. نحن الجهة المشكلة للحكومة وبالتالي نظرتنا تؤخذ من السلطة التنفيذية".

كما حذر ائتلاف المالكي وعلى لسان العوادي حلفاءه لاسيما التحالف الكردستاني من ان " عليهم ان يعلموا جيدا، بأننا جاهزون لفض الشراكة مع اي جهة كانت تحاول ضرب المصلحة الوطنية.. ليس لدينا خط احمر في التحالفات فلا يوجد شخص معصوم على الكرة الارضية حالياً".

وشجب العوادي جميع التصريحات التي تصدر من الكتل السياسية على ائتلاف دولة القانون، واوضح "اقل ما يقال عنها انها غير لائقة.. ولن نسمح لاي جهة بالتطاول على مصالح البلاد".

وخلص النائب عن دولة القانون الى ان "الكتل السياسية جميعها غير موحدة فيما بينها وتحمل وجهات نظر متعددة.. وان مواقفها من بعضها لا تعبر عن الوجهة السياسية لجميع المكونات.. فقرار مقاطعة المؤتمر الوطني من قبل العراقية صدر من علاوي ولكن مكونات قائمته الاخرى ستشارك فيه".

من جانبه استغرب التحالف الكردستاني ما اعتبرها نظرة الاستعلاء التي يمارسها ائتلاف دولة القانون مع شركائه مشترطا الالتزام باتفاقيات اربيل وصدق النوايا لحضور المؤتمر الوطني، كما اتهم بغداد بمحاولة اثارة المشاكل في المناطق المتنازع عليها من خلال استبدال القيادات الامنية هناك.

النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه ربط تأجيل المؤتمر الوطني بـ"عدم استكمال الارضية الكاملة لعقده من قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية.. ان اتمام الاجتماع المرتقب دون ضمانات من شأنه ان يترك نقاطا سلبية على العملية السياسية فلاتزال الخلافات مستمرة وان جدول اعماله لم يتم الاتفاق عليه حتى اللحظة".

طه في تصريح لـ(المدى) امس قال "نرغب بأن يكون المؤتمر الوطني الوصفة الناجحة للازمة الحالية"، مبديا استغرابه رفض ائتلاف دولة القانون اتفاقيات اربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة واوضح "على اساس هذا الاتفاق حفظت العملية السياسية من الانهيار والفاؤه من شأنه ترك فراغ لا يسد في المشهد العراقي.. هي لم تكن محل خلاف حين تم عقدها"، وفي حال تقديم بعض المستجدات عليها اكد طه امكانية اضافتها من خلال المؤتمر الوطني ويجري اعتمادها باتفاق الجميع، متهما دولة القانون بـ"انهم يماطلون في انعقاد المؤتمر الوطني من خلال الدعوة الى لقاءات اقليمية لتعطيله كما حصل الان من خلال المطالبة بعقد مؤتمر القمة الاسلامي في بغداد".

وبخصوص الخلافات التي بين اقليم كردستان وبغداد قال طه "يجب ان تكون هناك حلول جذرية كي نتجنب الوقوع في مشاكل اخرى وبالتالي فأن التصريحات التي نسبت الى بعض نواب التحالف الكردستاني بشأن امكانية عودة ضخ النفط الى بغداد هي تعبير عن وجهة نظر شخصية لا توجد لدى حكومة اقليم كردستان هكذا نية في الوقت الحالي".

وكانت الخلافات ضربت العلاقات بين بغداد واربيل، اثر قرار حكومة كردستان بإيقاف تصدير النفط حتى إشعار آخر بسبب خلافات مالية مع بغداد، مبينة أن الحكومة المركزية "لم تحترم" التزاماتها بدفع مستحقات مالية للإقليم، وهو ما انزعجت منه الحكومة المركزية واتهمت نظيرتها في الاقليم بسرقة النفط وتهريبه الى ايران.

وتعليقا على تصريحات العوادي قال النائب الكردستاني "انها تدل على روح الاستعلاء.. هذا الامر غير مجد في التعامل مع الاخرين وسيودي بالبلد الى منحدر خطير.. وان التصعيد السياسي من قبل نواب دولة القانون لا يخدم المصلحة الوطنية"، مؤكدا ان الاتهامات التي تطلق من بعض القيادات في ائتلاف المالكي الى اقليم كردستان "انها حملات انتخابية مبكرة للدورة الثالثة".

وكشف طه، عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب "نية الحكومة المركزية اجراء تغييرات في القيادات الامنية للمناطق المتنازع عليها لاسيما كركوك لاجل احداث المشاكل بين مكونات الشعب.. ولن نسمح بذلك لان الخاسر الوحيد من هذه السياسة المواطن العراقي".

التيار الصدري هو الاخر استبعد عقد المؤتمر الوطني، مؤكدا ان الخلافات بين الكتل السياسية اساسها نهج حزب الدعوة في التفرد بالسلطة، معربا عن اسفه لعدم التزام الفرقاء بالميثاق الذي سبق وان وضعه زعيم التيار مقتدى الصدر.

وذكر النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي "كنا نأمل منذ تشكيل الحكومة وما لحقها من تطورات سياسية وصولا الى المؤتمر الوطني، بضرورة ان تكون هناك شراكة حقيقة في القرار السياسي العراقي ورسم استراتيجية واضحة في بناء الدولة العراقية".

ويلقي الحسناوي باللائمة على الكتل السياسية الاخرى، وقال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان الاوراق التي قدمتها في اللجنة التحضيرية انحصرت بين البقاء على المناصب او الحصول على اخرى جديدة او زيادة التخمة السياسية.. والكل لا يريد التنازل عن طلباته او الوصول الى منطقة سواء وبالتالي لا توجد اي بارقة امل للخروج من الازمة الحالية".

ويسمي الحسناوي الخلاف السياسي الحالي بـ"صراع المكاسب والمغانم.. لا توجد هناك رغبة حقيقية في تجاوز العوائق التي امام النهوض بالواقع السياسي والخدمي".

ويتهم القيادي الصدري، حزب الدعوة بافتعال الازمات مع شركائه لاجل ما اعتبره الهيمنة على مصادر القرار في الدولة العراقية وتابع "هناك تفرد من دولة القانون لصالح شخص المالكي وهو امر يعرفه القاصي والداني.. وبقاء حزب الدعوة في دفة الحكم جاء بعد تفرده خلال الدورة الانتخابية الماضية وبالتالي سخر جميع الامكانيات لاكتساب الاصوات في الحكومة الحالية.. وبالتالي فأنهم يعرفون جيدا بأن الحل الوحيد لبقائهم في السلطة دورة ثالثة يكون من خلال التمسك بالسلطة والاطاحة بجميع المبادرات التي تسعى للملمة الخلافات السياسية".

وعن موقف التيار الصدري من تفرد ائتلاف دولة القانون بالحكم وخصوصا ان الاول اسهم وبشكل كبير في بقاء المالكي في منصبه لدورة ثانية قال الحسناوي "بات بحكم المستحيل اتمام المؤتمر الوطني وان عقد فسيكون لارضاء الرأي العام وبالتالي سيكون بصمة لزيادة الثقل السياسي للقادة الذين هم اساس في المشاكل التي تعاني منها البلاد.. وعن موقفنا فقد نأينا بأنفسنا عن المناصب والمكاسب التي تخرج عنها اللقاءات السياسية وكانت لنا بصمة في الكثير من الاوراق المقدمة من جميع الكتل السياسية الهدف منها تعديل مسار العملية السياسية والقضاء على التفرد بالحكم.. كما كان لدينا ميثاق الشرف لزعيمنا مقتدى الصدر ووقعت عليه الكتل لكنها تنصلت عنه بعد ساعات".

مراقبون يشددون على ان القراءة المستفيضة للمشهد السياسي العراقي تدل على عدم رغبة رئيس الوزراء في عقد المؤتمر الوطني، مؤكدين ان ضعف خصومه ادى وبشكل كبير الى زيادة قوته في التعامل مع شركائه.

ويرجح استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل ان الوضع السياسي الحالي يصب في مصلحة المالكي وانه لا يريد عقد المؤتمر الوطني لان في ذلك سحبا لبعض الامتيازات التي تحصل عليها في ظل الوضع السياسي المعقد، وقال "ان المشهد الحالي متأزم للغاية.. وهناك ملل وضجر وفقدان للامل بالنسبة للمواطن العراقي حيال امكانية انهاء الازمات خصوصا مع التصعيد في تغليب المصالح الشخصية على الوطنية"، مشيرا الى ان "فرص اتمام اللقاء المرتقب ضعيفة جدا وفي حال عقده ستكون نتائجه عكسية من خلال مضاعفة الخلافات السياسية بين الفرقاء.. المالكي لا يحتاج الى هذا المؤتمر لان من شأنه اضعاف صلاحياته التي يمارسها الان بالتزامن مع الفراغ القانوني كالنظام الداخلي لمجلس الوزراء او عدم تعيين وزراء امنيين".

ويفسر فاضل الجراءة التي يتحدث بها ائتلاف دولة القانون مع شركائة بثلاثة عوامل، وذكر في حديث مع (المدى) امس" ان قوة المالكي وجراءته ارتكزت على عدة امور؛ انه يمتلك مقبولية من الغرب، وبالتالي لا يلتفت الى الانتقادات التي توجه اليه من الساحة العربية.. لقد استطاع بمرونة جمع المتناقضات في السياسة الدولية، ايران والولايات المتحدة، لانه صديق لكليهما، كما ان الاوضاع الداخلية لها تأثير ايجابي في بقاء المالكي في مقدمة السياسة العراقية وبدا هذا جليا من خلال نجاحه في حصد الدورة الثانية واستمالة الصدريين الذين كان معهم في مواجهة ساخنة في صولة الفرسان سنوات الاحتقان الطائفي".

كما انتقد استاذ العلوم السياسية ما اسماها عقلية الشارع العراقي وقال "انها تقف مع الشخصية القوية وهو بعد اجتماعي نفسي.. وهذا الامر انطبق على رئيس الوزراء الحالي بعد غياب منافس له من جميع الكتل السياسية".

وعن امكانية قيام خصوم المالكي السياسيين بحراك جديد لسحب البساط من تحت قدميه، شدد فاضل " هذا الحل مستبعد.. ان خصوم رئيس الوزراء متناقضون ولايمكن جمعهم على امر واحد وهو الاطاحة بالحكومة الحالية.. فهم يعانون مشاكل في البنى التنظيمية لهم لاسيما القائمة العراقية التي تشهد اضطرابات داخلية اما التيار الصدري وان وجه انتقادات لاذعة بين الحين والاخر لكنه في نهاية المطاف يتفق مع حزب الدعوة على اساس عقائدي".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

أمام البوابة الكردية

كلما دخل العراقيون اقليم كردستان اشتغلت المقارنات المؤلمة بين حالنا وحال الاكراد. اما يوم الاربعاء فقد اخترنا ان يكون طريقنا نحو اربيل عبر الطريق الذي يخترق مدينة تكريت مسقط رأس دكتاتورنا السابق صدام حسين وذلك للتخلص من الزحام القاتل والخطير على "طريق الموت" الذي يربط ديالى بكركوك وتتأخر الحكومة سنوات طويلة في اصلاح حاله.

والمقارنات مع وضع كردستان المزدهر بتسارع لا يخفى، بدت اكثر ايلاما، ولا سيما حين تحدق في اطراف تكريت او حال بلدة العوجة التي ولد فيها سيد الدمار وفيها دفن، وترى كل البؤس الذي يشبه بؤس معظم انحاء العراق المهملة والتي لم تشهد عمرانا يذكر منذ وقت طويل.

الاصدقاء يسألون ونحن في الطريق لزيارة معرض الكتاب الذي تنظمه مؤسسة المدى: عرب العراق يقصدون كردستان للسياحة والتسوق وحتى التجارة، فمتى نحقق ازدهارا يجعل الكرد يقصدون بغداد او باقي المدن العربية للسياحة او التسوق وفي ظروف طبيعية وتسهيلات متاحة؟

التساؤل ينطوي على شعور بوجود تسابق بين كردستان وباقي اجزاء العراق، حيث استطاع الكرد استثمار استقرارهم النسبي وصلاتهم مع الشرق والغرب وسبقونا في مجالات عدة. الاجنبي يدخل بلا فيزا الى اربيل، بينما ينام خبراء النفط في مطارات بغداد والبصرة انتظارا لتصحيح فيزا او البحث عن وسيط يسهل دخولهم الى "جحيمنا". الغربي يتجول آمنا في كردستان ويستثمر ويقدم الخبرة، بينما يأتي الى مدننا محاطا بشركات الامن وألف سبب للابتزاز كما يقول رئيس حكومتنا نوري المالكي خلال حديث له قبل شهور تناول فيه صعوبة اصلاح قطاع الطاقة العراقي.

التقدم الذي شهدته كردستان راكم خبراتها. واتذكر ان محافظ البصرة السابق شلتاغ عبود اصابه اليأس من تأهيل فندق الشيراتون المطل على شط العرب بعد ان تناوب عليه ٣ مقاولين بلا جدوى. حينها قام بزيارة اربيل واستعان بمستثمرين كرد اهلوا الفندق بطريقة لائقة لاستقبال مؤتمر لعمالقة النفط والوفود الاجنبية، وكان الامر من تجارب التعاون النادرة بين كردستان والبصرة.

لكن الشعور بوجود سباق بين مدننا العربية والاقليم الكردي، لم يجد ما يجعل منه سباقا مفيدا. ولو تحقق السباق المفيد هذا لافاد منه الاقليم ايضا. ان المصالح السياسية تجعل زعماء الكتل يرغبون باستخدام اوراق "التنافس" لتحريك روح عدائية داخل سباق حقيقي يجري على الارض. ونشهد هذه الايام تصعيدا بين بغداد واربيل يستمد اسبابه من المعارضة الواسعة عربيا وكرديا، لطريقة المالكي في ادارة البلاد، وتعثر حل الملفات العالقة بين الجميع.

الامر يتحول الى تحفيز مشاعر عداء قومية لصالح هذا الطرف او ذاك، قد ينشغل بها الجمهور عن القضايا الاكثر مساسا بمصائرنا، وهو انشغال يمكن ان يلعب دورا في الانتخابات.. كي ينسى الناخب مشاكله مع المسؤول المخفق ويذهب نحو الاقتراع متسلحا بولاء للاعراق لا بتقييم لسيرة الفشل التي لم تخلص مدننا حتى من قمامتها.

الا ان اسباب الخصومة والصراع لن تلغي حقيقة المقارنات المؤلمة التي يجريها العراقيون حين يزورون اربيل او السليمانية. كما ان امتلاك بغداد لحزمة من الاوراق القوية وتحكم فريق رئيس الحكومة بالمال والنفوذ، لن يعني اننا سنكسب السباق في كل الملفات.

الابراج التي كانت تحت الانشاء العام الماضي، توشك على الاكتمال في اربيل هذه الايام. مركز المدينة يزداد نظافة وتنظيما، والشوارع الحديثة التي تمثل عقد المواصلات، تمتص كل زخم وتدلك بسهولة على اي مكان تقصد. الاجانب يملؤون باحة فندق روتانا المنشأ بأموال خليجية. وكردستان ستظل طيلة اعوام ورشة عمل كبيرة تقدم ٢٠ ساعة كهرباء لسكانها. وهي تقدم نموذجا محرجا للغاية لكل الحكومات المحلية في باقي المدن.. التي تلكأت وأخطأت واضاعت الكثير من الفرص. قد يمكن للسياسي العربي ان يشغل ناخبيه بإثارة العداء مع خصمه الفدرالي. لكن المأزق اكبر من هذا، واستفادة الاقليم من الزمن الذي اضعناه، سيجعلنا نشعر بعمق الاخفاق كلما صرنا امام البوابة الكردية رغم كل ما يحيط تجربتها من مشاكل.